الطلاق: أسبابه وانعكاساته على المجتمع الليبي: مدينة بنغازي أنموذجا

أ. د محمد عبد الحميد الطبولي
كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع/ جامعة بنغازي

د. بسمة عمران المصراتي
كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع/ جامعة بنغازي

المستخلص:

أضحى الطلاق مصطلحًا معروفًا ومتداولاً بين أفراد المجتمع، سواء أكان هذا المجتمع عربياً أم غير ذلك. وفي الآونة الأخيرة أصبحنا نسمع كثيراً عن انتشار حالات الطلاق في مدينة بنغازي، حتى أصبح هذا المصطلح على لسان أفراد المجتمع أغلبهم، وعليه تسعى الدراسة الحالية إلى تشخيص ظاهرة الطلاق بمدينة بنغازي، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى الطلاق، ومدى تطابقها مع ما ورد من بيانات في هذا الموضوع.

اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي، من خلال القيام بعدة إجراءات منهجية، من بينها تحليل مضمون "محاضر جلسات الطلاق بمحاكم مدينة بنغازي"، ومن خلال مقابلات بعض المتخصصين وذوي الخبرة بمحاكم الطلاق بالمدينة، كما أجريت مقابلات مع بعض حالات الطلاق، كما اعتمدت الدراسة على بعض الأدبيات الاجتماعية المتعلقة بالموضوع؛ لاستكشاف مدى انتشار هذه الظاهرة بالمدينة، والعمل على تقديم الحلول المناسبة؛ للتخفيف من انتشارها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ارتفاع حالات الطلاق في الفئة العمرية من (40 – 39) سنة و(30 – 39)، وتزايد حالات الطلاق في سنة 2019، كما توصلت الدراسة إلى أن معظم حالات الطلاق حدثت خلال السنوات الأولى من الزواج (1–4)، وارتفاع نسبة الإناث في طلب الطلاق، كما كشفت الدراسة أن معظم المطلقات كنَّ ربات بيوت، أما المطلقون فكانوا موظفين ورجال أعمال، أما أسباب الطلاق فأهمها: عدم التوافق، عدم تحمل مسؤوليات المنزل والأبناء، غياب الزوج، عدم الإنجاب، تدخل الأهل، المرض الجسدي، عدم الإنفاق، التعاطي.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، أسباب الطلاق، انعكاسات الطلاق، مدنية بنغازي.

Abstract

Divorce becomes familiar to every body in society nowadays no matter if it is western or otherwise. The Libyan socity is not an exception in this case. We are lestening lately to so many cases of divorce in the city of Benghazi to the ecxtent that every body is talking about it. Therefore, the presnt study aims to inestigate the phnoman of divorce and its reasons,and show if it is similar to what the sociological literature indicats. The study utilized a varity of methods,to give a cleare picture i.e in depth interviews with judges, lawyers, and court experts. At tha same time, the divorce,s docmuntes were used. The study utilized some case studies as will.

The study shows that the rate of diveorce in the city of Benghazi fluctuates. The rate increased among the 30-49 category. The evidence show that the divorce cases increased in 2019, and divorce hapend in the early years of the marriag. The findings state that women demand for divorce more than men. The study shows that most of the divorced women were housewives, and the divorced men have different gobs. Among the reasons that were found in the divorce documents were physical and verbal abuse, neglect of home or children, absence, finanicial problems, family interference, and drug as will as drinking addiction.

Key words: divorce, divorce reasons, divorce reflections, city of Benghazi

المقدمة:

يرغب الجميع في نجاح حياتهم الزوجية واستمرارها، ولكن أحيانا يواجه هذا الزواج عدة صعوبات ومشاكل، لا يستطيع بعض الأزواج التغلب عليها، لذا يطلق البعض على الزواج " التجارة الاجتماعية الصعبة أو المستحيلة "، في الوقت نفسه يعد الطلاق حلا للزواج الفاشل، وأصبحت كلمة الطلاق متداولة بين أفراد المجتمع، سواء أكان هذا المجتمع عربيا أم غير ذلك، ومن خلال الإحصاءات أو التجارب الشخصية التي مر بها المطلقون –في المجتمع الليبي– يتضح أن هناك بعض الزيجات تعاني مشاكل من بدايتها، بينما تصل العلاقات الزوجية في زيجات أخرى إلى مرحلة لا يستطيع الزوجان التعامل معها؛ فيؤدي ذلك إلى الانفصال والطلاق، فعندما يصعب حل المشكلات الزوجية، وتصبح الحياة الزوجية لا تطاق، ينعكس ذلك على الزوجين والأطفال والأسرة ومن ثم على المجتمع، ويصبح الطلاق مألوفًا للجميع، ولتستمر الزيجات تقدم المجتمعات عدة طرائق لإنجاح أي علاقة زوجية مضطربة، من بينها تقديم برامج توعوية من خلال مؤسسات الإرشاد الأسري، وفي حال عدم تمكن هذه البرامج من التقليل من مشاكل الزوجين فسيؤدي ذلك إلى إنها الزواج غير الناجح.

مشكلة الدراسة:

تناول الكثيرون في السنوات الأخيرة انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي، وتفشيها بين حديثي الزواج خاصة بالنقاش والجدال، وأصبح شائعا أن البعض يرى أن معدلات الطلاق العالية أصبحت مؤشرًا لضعف في مؤسسة العائلة. ومن خلال مراجعة بعض الدراسات التي تناولت الطلاق في ليبيا تبين أنها تفتقر إلى إحصاءات بعدد حالات الطلاق في المجتمع الليبي، على الرغم من أنها عرضت إحصاءات عن حالات الطلاق في دول أخرى، نذكر من بينها دراسة إسماعيل (2009) التي تناولت بعض العوامل المؤدية للطلاق

بمدينة البيضاء. وبالإطلاع على الإحصاء السكاني الليبي لعام (2006) كانت نسبة المطلقين 1.39% (الهيئة العامة للمعلومات، 2009: 9) بينما وصلت هذه النسبة عام (2015) 1.4% (وزارة المالية والتخطيط، 2016–2017: 9). بالنسبة لمعدل الطلاق بمدينة بنغازي وصل عدد حالات الطلاق بمحكمتي الشمال والجنوب إلى 749حالة عام 2017، وارتفع العدد إلى 1448 حالة عام 2018. ويبين الجدول (1) عدد حالات الطلاق بالمدينة بمحكمتي الشمال والجنوب.

جدول(1): عدد حالات الطلاق بمدينة بنغازي الصغرى.

سنوات الطلاق	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
محكمة الشمال *	–	–	–	–	–	–	–	2	389
محكمة الجنوب *	4141	–	714	801	–	–	845	747	701

* مكتب الشؤون الإدارية بمحكمة شمال بنغازي 2019 * قسم الإحصاء بمحكمة جنوب بنغازي 2019

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد إحصاءات للطلاق في محكمة شمال بنغازي للسنوات من 2010 إلى 2016؛ وذلك لتعرض المحكمة للتدمير نتيجة للحرب، وقد بدأ العمل في المحكمة نهاية سنة 2016، حيث جرى العمل على قضايا الطلاق بالاتفاق فقط، أما محكمة جنوب بنغازي توقفت عن العمل سنة 2011 حتى بداية سنة 2012 وبعد ذلك توقفت عن العمل سنة 2014، وبدأ العمل في نهاية 2015 على فرائض الشريعة فقط، وبدأ العمل في المحكمة سنة 2016، ولذلك لا توجد إحصائية خاصة بالطلاق، فهو يدخل ضمن الأحوال الشخصية (كبير الكتاب. موظف بقسم الإحصاء)، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح لنا أن عدد حالات الطلاق في مدينة بنغازي بمحكمة الجنوب متغيرة، إذ كانت النسبة عالية عام 2010، ثم انخفضت في عام2012 لترتفع مرة أخرى في عام 2013، ثم ارتفعت في عام 2016، ثم انخفضت مرة أخرى في عامي 2017 و2018.

من جهة أخرى يعد تحديد معدل دقيق للطلاق مهمة صعبة منهجية تواجه الباحث عندما يرغب في مقارنة البيانات المتعلقة بالطلاق خلال العقود القليلة الماضية، تتحدد هذه الصعوبة في عدم معرفة عدد حالات الطلاق التي سجلت لزيجات جرت في السنة نفسها. كذلك صعوبة مقارنة إحصاءات الطلاق عبر الزمن أو على مستوى الدولة.

من خلال اطلاعنا على الأدبيات المتعلقة بالطلاق في ليبيا، ومن خلال النقاش مع بعض المتخصصين الاجتماعيين اتضح أن هناك فريقين، يرى الأول أن الطلاق يعد مؤشرا على ضعف العلاقات الأسرية، وإذا استمر هذا النمط فإن الأسرة ستفقد وظيفتها في التنشئة الاجتماعية لمؤسسات اجتماعية أخرى، بينما يرى

الفريق الآخر أن معدل الطلاق ليس عاليا، ويمكن اعتباره تأقلما إيجابيا لزواج غير متكافئ، وعليه فإن الطلاق في ليبيا لا يمثل خطرا على المجتمع، ولكنه يمثل مؤشرا لردة فعل صادقة وصحية لواقع الحياة الزوجية، ومن ثم تقوية الأسرة الليبية.

أسئلة الدراسة:

يطرح البحث الحالي تساؤلات عدة، يحاول الإجابة عنها من خلال سجلات المحاكم بمدينة بنغازي الصغرى، ومن مقابلة ذوي الخبرة والاختصاص، تتلخص هذه الأسئلة في الآتي:

- هل الطلاق مشكلة يعاني منها مجتمع مدينة بنغازي؟
- هل يعد معدل الطلاق في هذه المدينة مرتفعا؟
- ما الأسباب التي أدت إلى الطلاق؟
- ما تأثير الطلاق على الزوج وعلى الأطفال وعلى الأسرة وعلى المجتمع؟
- هل يعد الطلاق تأقلمًا إيجابيا لمشكلة حياتية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الطلاق في مجتمع مدينة بنغازي، ومعرفة مدى انتشار هذه الظاهرة، ومعدل الطلاق مقارنة بمدن ليبية أخرى، كما تهدف إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى الطلاق، ومدى تطابقها مع تلك الواردة في أدبيات هذا الموضوع، وذلك من خلال واقع سجلات محاكم الطلاق بالمدينة، ومن خلال مقابلات مع ذوي الاختصاص والإخباريين وبعض المطلقين، كما تأمل هذه الدراسة مساعدة المسؤولين في وضع سياسات أسرية جديدة؛ للحد من هذه الظاهرة قبل انتقالها إلى مشكلة اجتماعية تواجه المجتمع الليبي عامة ومدينة بنغازي خاصة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها ظاهرة لا تؤثر فقط على الأفراد، وإنما تؤثر على البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعرقل مسيرة التنمية به، وفي الوقت نفسه فإن المشاكل الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة الطلاق ستؤثر على تماسك المجتمع واستقراره.

الخلفية النظرية لموضوع الدراسة:

من خلال مراجعة التراث الاجتماعي لظاهرة الطلاق تبين أن هناك علاقة بين الوضع الاجتماعي ومعدلات الطلاق؛ إذ بينت الدراسات أن نسبة الطلاق أو معدله بين أفراد الطبقات المتوسطة أكبر من أفراد الطبقات العليا، إذ عادة ما تكون هذه الزيجات أكثر أمنا اجتماعيا واقتصاديا من مثيلاتها في الطبقات الوسطى والدنيا، ولا يعني ذلك أن الأسرة في الطبقة العليا أكثر تماسكا من الأسرة في الطبقة الوسطى، ومن خلال التراث يلاحظ كذلك أنه كلما كان الزواجان متكافئين اجتماعيا قلت فرص الطلاق بينهما، ومثل أي قاعدة هناك استثناءات، حيث يمكن أن يحدث الطلاق بين الزوجين نتيجة عوامل اجتماعية أخرى، وهذا ينطبق على الزواج الداخلي الذي يكون بين زوجين ينتميان لطبقة اجتماعية واحدة، كما ينطبق على الزواج الخارجي الذي يكون بين زوجين لا ينتميان إلى الطبقة نفسها ولا إلى ديانة نفسها، أو بين أزواج يختلفون من حيث العمر أو المستوى التعليمي وهكذا، وكما يقول المثل " الطيور على أشكالها تقع " يؤثر هذا المثل في اختيار شريك الحياة أو في فشل الزواج، فالتكافؤ يتحدد جزئيا أو كليا من خلال التشابه الاجتماعي (المجالي وقيسي،2000، الغانم،1998، الشبول،2010).

أما فيما يتعلق بأسباب الطلاق فطالما تساءل المهتمون بشؤون الأسرة كيف تحول شخصان تحابا وتزاوجا إلى اثنين يكرهان بعضهما، ويرغبان في إنهاء علاقتهما الزوجية، من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ومن خلال الاطلاع على سجلات محاكم الطلاق تبين أن كثيرًا من الأزواج ذكر أن من بين الأسباب التي أدت إلى إنهاء حياته الزوجية: الخيانة الزوجية، واختلاف وجهات النظر، وعدم الاتصال الجيد بين الزوجين، هذه الأسباب كلها لا تستطيع إعطاء صورة واضحة لتعقد اضطراب أي زواج.

إن المشاكل ليست سهلة وواضحة أبدا، ونادرا ما تكون غلطة أحد الزوجين فقط، ويكون الآخر بريئ، وعندما يقرر الزوجان الانفصال تزداد صراعاتهما، وتشمل كل ما يتعلق بحياتهما الزوجية (Lasswell&Lasswell,1987).

بينت دراسات عدة أن هناك عددًا من أسباب الطلاق، ففي دارسة قام بها برنز كان أهم أسبابها عدم القدرة الجنسية، تليها فقدان الاتصال الجيد، وعدم قضاء الوقت الكافي مع بعضهما (Burns,1984)، ومن بين الأسباب التي تناولتها الدراسات السابقة علاقات خارج الزواج، وتحدث هذه العلاقات عندما يصيب العلاقات الزوجية البرود، ويرى معظم خبراء الأسرة ومستشاريها أن الشخص الثالث ليس هو المسؤول دائما عن حدوث الطلاق، وإنما يستخدم هذا الشخص لمواساة الزوج الذي يرغب في الطلاق، إن معظم الزيجات التي تعاني من علاقات خارج الزواج أو كما يطلق عليها البعض خيانة زوجية خارجية لا تنتهي بالطلاق، فإذا كان ذلك كذلك فإن معدل الطلاق سيكون أعلى مما هو عليه الآن(Lasswell&Lasswell,1987).

أوضحت الدراسات السابقة –وكذلك ذوو الاختصاص–أن العنف الأسري يعد واحدا من أهم أسباب الطلاق، ويشمل ذلك العنف ضد الزوجة والزوج والأطفال (المجالي وقيسي، 2000؛ Amoto,2003 الشبول،2010). بالإضافة إلى ما سبق ذكره بينت الدراسات كذلك أن هناك علاقة وثيقة بين عمل المرأة والطلاق، حيث تكثر حالات الطلاق بين النساء العاملات (غانم، 2015) حيث يكن أكثر قدرة على التكيف بعد الطلاق؛ لاعتمادهن على أنفسهن ماليا من خلال عملهن، وأقل تأثرا من النساء غير العاملات (صابر، 2009، غانم، 2015، امحمد، 2016).

تناولت الفقرات السابقة بعض أسباب الطلاق من خلال الدراسات السابقة، ويمكن اختصارها في الآتي: يحدث الطلاق لأسباب اجتماعية وثقافية من بينها: إهمال الزوج أو الزوجة للآخر أو للأطفال، والغياب المتكرر عن المنزل، والإساءة اللفظية، والعنف الجسدي، والخيانة الزوجية، وتعاطي الزوج للمخدرات أو إدمانها، وتدخل بعض أفراد الأسرة في شؤون الزوجين، وأخرى اقتصادية من بينها: إهدار أحد الزوجين لمصادر دخل الأسرة، وعدم مشاركة أحد الزوجين في أمور الأسرة المالية، بالإضافة إلى الأسباب الذاتية التي ترجع إلى المطلقين أنفسهم، وتشمل: الاختيار غير الموفق لشريك الحياة، وبعض العادات المستفزة لأحد الطرفين، ومعاناة الشريك من بعض الأمراض النفسية أو الجسدية.

أما فيما يتعلق بانعكاس الطلاق على المجتمع فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسة، يتعلق الأول بالمطلق أو المطلقة، والثاني يشمل تأثير الطلاق على الأطفال، أما الثالث فيبين انعكاس الطلاق على المجتمع.

يشكل الطلاق للزوج أو الزوجة صدمة نفسية وخيبة أمل، إذ يشعر بفشله في تكوين أسرة متماسكة وسعيدة، وينعكس ذلك على سلوكياته وتعامله مع الآخرين، بالإضافة إلى ذلك يتكون لديه شعور بعدم مصداقية الآخرين في التعامل معه، وبالتالي يشعر دائما بعدم الثقة فيمن حوله، ويركن إلى العزلة وعدم المشاركة في أي نشاط عائلي، كذلك يؤثر الطلاق في عمله إذا كان المطلق أو المطلقة يعمل، ففي بعض الأحيان يضطر إلى ترك العمل. كذلك قد يعاني المطلق من بعض الضغوطات الأسرية، ناهيك عن الوصمة الاجتماعية التي يلصقها المجتمع بالمطلق أو المطلقة والتشكيك في سلوكياته، مما يصعب علية التأقلم مع وضعه الاجتماعي الجديد، كما ينعكس الطلاق على وضع المطلق أو المطلقة على مكانته في المجتمع، ويعيق حراكه الاجتماعي والمهني، ويسبب ذلك مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية له أو لها (الثني، 2012، غانم، 2015، العبد، 2018، الطبولي، 2018).

إن الجزء الأكثر أهمية وحساسية في ظاهرة الطلاق هم الأطفال، وهناك وجهتا نظرٍ، تقترح الأولى أن الطلاق يجب ألا يحدث أبدا عندما يكون هناك أطفال صغار في الأسرة، إذ يعتقد هؤلاء أن الطلاق في هذه

الحالة سيؤدي إلى حصول الأطفال على نصيب من الوضع السيئ الذي لم يشاركوا في خلقه، في الوقت نفسه سيضطر الأطفال إلى القيام بأدوار لا يرغبون في القيام بها، وسيؤثر ذلك على حالتهم النفسية والاجتماعية، ويرى أصحاب وجهه النظر الثانية أن الأطفال سيكونون في أحسن حالة إذا الحرب الزوجية انتهت، ويعود الجانبان إلى منطقة محايدة يمكن فيها العمل بهدوء لحل الأزمة، إما بالعدول عن الطلاق أو إنهاء الحياة الزوجية بسلام (Lasswell&Lasswell,1987)، وفي حالة حدوث الطلاق سيتأثر الأطفال من عدة نواحٍ نفسيةٍ وصحيةٍ واجتماعيةٍ، خاصة عندما يعيشون مع أحد الوالدين فقط، وينعكس ذلك على آدائهم الدراسي نتيجة للظروف التي يمرون بها، وعدم وجود مراقبة على سلوكياتهم سيؤدي بالضرورة إلى انحرافهم (الثني، 2012).

إن ظاهرة الطلاق لا تنعكس على الزوجين والأسرة بكاملها فقط، وإنما تنعكس عواقبها على المجتمع كذلك، فبانتشار هذه الظاهرة سيواجه المجتمع العديد من المشكلات الاجتماعية، من بينها: تفكك الأسرة، وانحراف الأحداث، وانتشار الكثير من الجرائم مثل السرقات بجميع أنواعها، وانتشار ظاهرة البغاء، كل هذه المشكلات ستعيق تنمية المجتمع وتقدمه (الثني، 2012).

النظريات الاجتماعية والطلاق:

تناولت نظريات عدة ظاهرة الطلاق، من بينها: نظرية الصراع، والنظرية الوظيفية البنائية، ونظرية التبادل الاجتماعي.

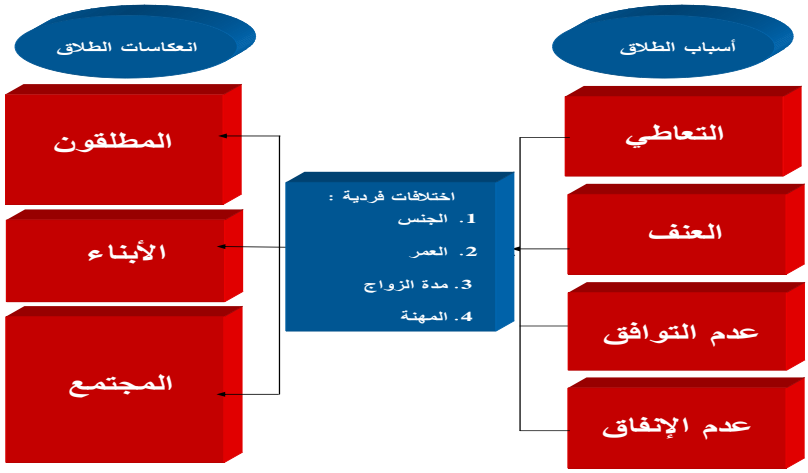
تعد نظرية الصراع من أهم النظريات الاجتماعية وأكثرها استخداما من قبل الباحثين الدارسين للأسرة، فعند دراسة العلاقات الأسرية طبقها المتخصصون على العلاقات بين الأشخاص؛ لدراسة الصراع داخل العائلات، وإلى فترة قريبة افترض معظم علماء هذه النظرية ومستشارو الأسرة أن الهدف الرئيس هو تحييد الصراع بين الزوجين، والتشديد على أن الصراع غير مجدٍ وضار للزواج، وفي الوقت نفسه فإن نظرية الصراع لا تسعى إلى القضاء على الصراع داخل الأسرة، وإنما التقليل منه، ولذلك تركز النظرية على الكيفية التي يضع فيها أفراد الأسرة ضوابط الحياة الزوجية اليومية للتعامل مع بعضهم، حتى وإن لم يكن بينهم اتفاق Nass، G. and. McDonald، (1979).

أما النظرية الوظيفية البنائية تنطلق من فرضيات عدة، من بينها أن المجتمع يتكون من أنساق تعتمد على بعضها، وذلك من خلال قيام كل نسق بوظيفته؛ حتى يستقر المجتمع. وتفترض كذلك أن تنظيم المجتمع واستقراره يتأتى من خلال قيمته الوظيفية، فعندما تقوم الأسرة بوظيفتها الرئيسة (التنشئة الاجتماعية) على أكمل وجه سيستقر المجتمع، وفي حال حدوث خلل في هذه الوظيفة سيؤدي ذلك –بالضرورة–إلى تفكك الأسرة،

وتكون النتيجة النهائية هي الطلاق، إن عدم قيام الأسرة بوظيفتها حتما سيؤثر في البناء الاجتماعي، وتنتشر ظواهر سلبية مثل: الأسر المفككة، والطلاق، وانحراف الأحداث، وانتشار الجريمة، وغيرها من المشاكل التي تؤدي إلى عدم استقرار المجتمع.

تركز نظرية التبادل الاجتماعي عند تناولها لظاهرة الطلاق على الفترة التي تسبق الطلاق، حيث يقيم الأفراد علاقاتهم مع شركائهم من حيث التكلفة والفائدة، وتعتمد صلاحية الزواج من وجهة نظر هذه النظرية على رضا الفرد عن نصيبه في التكلفة والفائدة، وتشمل الفائدة الحب والرفقة والحماية العاطفية، بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية والعلاقات الجنسية والملكية والمصادر المالية... بينما تشمل التكلفة العمل الإضافي لصالح الأسرة والمسؤوليات والعادة المزعجة من شريك الحياة والخيارات الفردية المحدودة وكذلك الحرية الشخصية.

تفترض نظرية التبادل الاجتماعي أن الأفراد يتصرفون بطرق تزيد من استفادتهم وتقلل من تكلفتهم في علاقاتهم الزوجية، على الرغم من أن هذه الأهداف قد لا تكون واضحة وغير عقلانية (Clarke–Stewart and Brentano,2006).



شكل(1) يوضح: نموذج نظري لدراسة.

فروض الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة الطلاق من وجهات نظر مختلفة، والاطلاع كذلك على بعض النظرية الاجتماعية المفسرة للطلاق، يمكننا صياغة فرض رئيس تنبثق منه عدة فروع فرعية، يمكن التأكد منها من خلال بيانات الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثان. إن الفرض الذي تتبناه هذه الدراسة: أن هناك علاقة بين عدم تكافؤ الزوجين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والطلاق، ويمكن اختبار ذلك من خلال

بعض المتغيرات الاجتماعية مثل: السن عند الزواج، والمستوى التعليمي للزوجين، وعمل المرأة، وتدخل الأسرة، وسنوات الزواج، ودخل الأسرة، وعدد أفراد الأسرة.

الإجراءات المنهجية للبحث:

بما أن الهدف الرئيس للدراسة الحالية الكشف عن معدل الطلاق بمدينة بنغازي، وبيان الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في مجتمع الدراسة، فإن المنهج المناسب هو المنهج التكاملي، وذلك من خلال استخدام أكثر من طريقة في الحصول على البيانات المطلوبة للإجابة عن تساؤلات البحث. حيث اعتمد الباحثان على أكثر من وسيلة لجمع البيات، وكانت الأداة الرئيسة هي سجلات محاكم الطلاق بالمدينة، إذ فُحِصَ 67 ملفا. ومقابلات مع ذوي الخبرة والاختصاص (قضاة، وكاتبي جلسات، ومحامين)، ودراسة حالات مرت بتجربة الطلاق، وبذلك يندرج هذا البحث تحت البحث التكاملي أو كما يطلق عليه البعض البحث المختلط (أبوعلام، 2018)، أما وحدات التحليل فهي المطبوعات المتمثلة في محاضر جلسات الطلاق والأفراد والمتمثلين في القضاة والمحامين وكاتبي الجلسات والمطلقات اللاتي أجريت معهن مقابلات. أما فيما يتعلق بحدود البحث فتنقسم إلى ثلاثة حدود: المكانية محاكم مدينة بنغازي: الصغرى، الشمال، والجنوب (انظر الخريطة). ا

وتتمثل الحدود الموضوعية في سجلات المحاكم للطلاق، والحدود الزمنية هي الفترة التي بدأ التخطيط فيها للقيام بهذا البحث شهر 2019/8 إلى 2019/11.

اعتمدت الدراسة كذلك على البيانات المتوفرة في الإحصاءات السكانية مثل: تعداد السكان لعام 2006، والمسح الأسري المتعدد القطاعات لتقييم الحاجيات الأسرية: تقرير حول أهم المؤشرات، 2016_2017. بالإضافة إلى بعض الدراسات المحلية والعربية، ومقارنتها بواقع الظاهرة في مدينة بنغازي الصغرى. وفي الوقت نفسه اعتمدت الاطلاع على ملفات الطلاق الموجودة في سجلات المحاكم المدنية، وتشمل هذه السجلات بيانات عن مطلقين من مناطق متنوعة ومن شرائح اجتماعية تمثل طبقات مختلفة. فعلى سبيل المثال تضم محكمة جنوب بنغازي الابتدائية مناطق: الفويهات، والحميضة، وشارع عشرين، والماجوري، والبركة، والحدائق،

وبوهديمة، بينما تضم محكمة شمال بنغازي مناطق: أرض الشريف، وشبنة، والكويفية، والصابري، والسلماني الشرقي.



شكل (2) يوضح: خريطة مدينة بنغازي.

عرض البيانات وتحليلها:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج المتحصل عليها من خلال الفرض الرئيس والأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، ويشمل كذلك تحليل نتائج بعض الحالات التي اختيرت لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الطلاق بمدينة بنغازي، ومقارنتها بالأسباب التي أدت إلى الطلاق في بعض المدن الليبية، وبعض الدراسات التي أجريت في مجتمعات عربية.

الخصائص الديموغرافية للمطلقين:

1) توزيع أفراد العينة وفقًا للسن:

جدول (2) يوضح: توزيع أفراد العينة وفقا للسن.

السن	سن الزوج		سن الزوجة	
	تكرار	%	تكرار	%
20ـــ 29	8	11.9	17	25.4
30ـــ 39	17	25.4	22	32.8
40ـــ 49	27	40.3	24	35.8
من 50 فما فوق	15	22.4	4	6.0
المجموع	67	100.0	67	100.0

يتضح من الجدول أن أعمار المطلقين والمطلقات تركزت في الفئة العمرية (40 – 49) سنة، بنسبة 40.3% للذكور، وبنسبة 35.8% للإناث، ثم يليها الفئة العمرية (30 – 39) بنسبة 25.4% للذكور، وبنسبة 32.8% للإناث، ثم الفئة العمرية من (20 – 29) عند ذكور بنسبة 11.9%، مقابل 25.4% للإناث، أما أقل فئة عمرية (50 فما فوق) عند الإناث بنسبة 6.0% مقابل 22.4% للذكور.

وهذا مؤشر يدل على ظهور فئة جديدة للمطلقين، يتراوح عمرها من (40 – 49) و(30 – 39) وهو عمر يفترض به وصول العلاقة الزوجية لمرحلة الاستقرار والتكاتف بين الزوجين، ولعل هناك العديد من التبريرات التي قد تقود إلى الطلاق في هذه المرحلة، منها حدوث تغير مفاجئ على نمط الحياة الزوجية؛ نتيجة أسباب خارجة عن إرادة الزوجين مثل: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السريعة التي يمر بها المجتمع الليبي، نذكر منها –على سبيل المثال لا الحصر–: نزوح عدد كبير من الأسر نتيجة لأحداث 17 فبراير، ونقص السيولة والحرب، وما صاحبها من تغيرات سريعة شملت كافة النظام الاجتماعي وعلى رأسها النظام الأسري.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (نوال عبدالله امحمد) التي تبين فيها أن نسبة عالية من المطلقين تقع في الفئة العمرية نفسها التي بينتها الدراسة الحالية، أما عن حالات الدراسة فكانت على النحو الآتي: حالتان تقع في الفئة العمرية (20 – 29)، وقد يرجع أسباب زواج البنت في سن مبكر من منطلق " أن الزواج سترة " بمعي أنه يوفر الحماية الأخلاقية للفتاة داخل المجتمع، وحالة في الفئة العمرية (40– 49).

2) توزيع أفراد العينة وفقًا لسنة الطلاق:

جدول (3) يوضح: توزيع أفراد العينة وفقا لسنة الطلاق.

سنة الطلاق*	العدد	%
2017	6	9.0
2018	31	31.3
2019	40	59.7
المجموع	67	100.0

اقتصرت الدراسة الحالية على إحصاءات الطلاق في السنوات المذكورة بالجدول؛ بسبب عدم توفر سجلات في مكتب الأرشيف عن السنوات السابقة، وهذا ما جعل حالات الطلاق تكون ضمن ثلاث سنوات فقط*.

تشير نتائج الجدول (3) إلى أن حالات الطلاق في تزايد مستمر من سنة إلى أخري، حيث بلغت نسبة الطلاق سنة (2019) 59.7% ، يليها سنة (2018) بنسبة 31.3% ، ثم سنة (2017) بنسبة 9.0%، ويرجع ذلك إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها تأثيرها الواضح على الأسرة كما بينا في الفقرات السابقة. اتفقت هذه النتيجة مع ما أشار إليه أحد الإخباريين (موظف الأرشيف) الذي قال: "إن هناك تزايدًا في حالات الطلاق، وخاصة بعد معركة الكرامة (2014) ونزوح بعض العائلات من مسكنهم، مما جعل الزوج يلجا إلى الإيجار وعدم قدرته على تحمل المسؤولية والصرف على الأسرة".

3) توزيع أفراد العينة وفقًا لفترة الزواج:

جدول (4) يوضح: توزيع أفراد العينة وفقا لفترة الزواج

فترة الزواج	العدد	%
السنة نفسها	3	4.5
4 – 1	30	44.8
8 – 5	15	22.4
12 – 9	10	14.9
13 فما فوق	9	13.4
المجموع	67	100.0

يتبين من جدول (4) أن النسبة الأكبر من العينة تركزت في فئة مدة الزواج (1– 4) سنوات، حيث بلغت النسبة 44.8%، ونلاحظ أن أعلى نسبة طلاق تتركز في بداية الزواج؛ لأن الأشخاص يكونون أقل خبرة في الحياة، وظهور العديد من النزاعات والخلافات على سطح العلاقات الزوجية، يليها فئة (5 – 8) سنوات بنسبة 22.4%، وتقاربت نسب الفئتين (9 – 12) وفئة (13 فما فوق) حيث بلغت نسبتهما على التوالي: 13.4% و14.9%، وقد يرجع ذلك إلى طول العشرة بينهم أو زياد الثقة بين الزوجين، وأخيرا جاءت الفئة العمرية (السنة نفسها) بنسبة 4.5%، وقد يعود ذلك إلى " مرض عضوي "، ويكون ذلك سببا في حدوث الطلاق. أما فيما يتعلق بتوزيع حالات دراسة الحالة فكانت مدة زواج الحالة الأولى (4 سنوات) والحالة الثانية (6 سنوات) والحالة الثالثة (سنة واحدة).

4) توزيع أفراد العينة وفقا لطلب الطلاق:

جدول (5) يوضح: توزيع أفراد العينة وفقا لطلب الطلاق.

طلب الطلاق	العدد	%
الزوج	12	17.9
الزوجة	39	58.2
الزوجان	14	20.9
غياب الزوج	2	3.0
المجموع	67	100.0

من خلال الجدول(5) يتضح أن نسبة 17.9% من الذكور قد بادروا باتخاذ قرار إنهاء الحياة الزوجية، وبلغت نسبة الإناث اللواتي قررن إنهاء الحياة الزوجية 58.2%، مما يشير إلى أن المرأة لم تعد تتردد كثيرا في المطالبة بإنهاء الحياة الزوجية، إذا وجدت أنها غير مناسبة لها ولا تستطيع تحمل أعبائها، وهذا بحد ذاته يعد تغيرا إيجابيا بالنسبة للمرأة، حيث كانت سلبية في هذا المجال في السابق، وتنتظر قرار الرجل لإنهاء الحياة الزوجية، ولا تستطيع المبادرة خوفا من العقاب الاجتماعي الذي يفرضه الأهل والمجتمع كله، وفي مقابل كانت نسبة الاتفاق بين الزوجين لإنهاء الحياة الزوجية 20.9%، ويرجع ذلك إلى عدم التوافق والتجانس بين الزوجين، أما نسبة غياب الزوج كانت 3.0%، وفي هذه الحالة يكون القاضي هو من يقوم بقرار إنهاء الحياة الزوجية.

بناء على ما تقدم فإن حالات (دراسة الحالة) حالتان هما من قررتا إنهاء الحياة الزوجية، وحالة كان الرجل هو من بادر باتخاذ قرار إنهاء الحياة الزوجية.

وقد أشار (الأخباريون، المحامي) إلى أن المرأة أصبحت أكثر تحررًا، فهي من تقوم بمتابعة القضية في المحكمة، وقادرة على توفير احتياجاتها وتحمل المسؤولية.

5) توزيع أفراد العينة وفقا للمهنة:

جدول (6) يوضح : توزيع أفراد العينة وفقا للمهنة.

المهنة	مهنة الزوج		المهنة	مهنة الزوجة	
	العدد	%		العدد	%
أعمال حرة	25	37.3	دكتورة	1	1.5
طالب	3	4.5	ربة بيت	43	64.2
طبيب أسنان	1	1.5	طالبة	11	16.4
متقاعد	1	1.5	محامية	1	1.5
مدرس	1	1.5	مدرسة	1	1.5
موظف	36	53.7	ممرضة	1	1.5
_	_	_	موظفة	9	13.4
المجموع	67	100.0	المجموع	67	100.0

تشير نتائج الجدول (6) الخاص بتوزيع العينة وفقا للمهنة أن معظم المطلقين من الذكور هم من الموظفين؛ حيث بلغت النسبة 53.7%، يليها مهنة أعمال حرة بنسبة 37.3%؛ وقد يعود ذلك إلى الخلافات والمشاجرات الناتجة عن الأوضاع المادية السيئة، وخاصة مع تدهور الوضع الاقتصادي في المجتمع الليبي، ثم فئة الطلاب بنسبة 4.5%؛ ويرجع ذلك إلى الزواج في سن مبكرة، وهو غير مؤهل لتحمل مسئولية الزواج وتبعاته المتعددة، وهذا يعد سببًا مهمًّا في عدم تفاهم الزوجين الحديثي الزواج، وكانت نسب المهن: (طبيب أسنان، متقاعد، مدرس) 1.5%.

وبالنسبة للمطلقات فإن ما يقارب من نصف العينة غير عاملات؛ أي: (ربة بيت) بنسبة 64.2%. وهنا بينت نتائج هذه الدراسة أن المهنة ليس لها دورٌ حاسمٌ في حدوث الطلاق، وأن عمل المرأة قد لا يعد من الأسباب الدافعة لحدوث الطلاق، يليها فئة (طالبة) بنسبة 16.4%، وهذا يدل على الزواج المبكر للفتاة، وما يتبعه من عدم توفر الخبرة الكافية لديها بشؤون الحياة الزوجية، وكيفية بناء أسرة متماسكة وتحمل المسؤولية، ثم مهنة (موظفة) بنسبة 13.4%، في حين كانت النسب متشابهة في مهن: (محاسبة، مدرسة، ممرضة) حيث بلغت 1.5%.

أما فيما يتعلق بتوزيع حالات (دراسة الحالة فكانت مهنة الحالة الأولى والثانية (طالبة)، والحالة الثالثة (موظف)، وفى هذا الإطار تختلف تلك النتيجة مع دراسة (غائم) و(نوال عبد الله امحمد) في أن حالات الطلاق ترتفع بين النساء العاملات.

6) توزيع أفراد العينة *وفق* أسباب الطلاق:

جدول (7) يوضح: توزيع أفراد العينة *وفق* أسباب الطلاق.

أسباب الطلاق	العدد	%
التعاطي	6	8.9
العنف	15	22.4
عدم التوافق	21	31.3
عدم الإنفاق	11	16.4
أسباب أخرى	14	20.9
المجموع	**67**	**100.0**

أوضح أفراد العينة أن من أهم أسباب الطلاق:

أ. عدم التوافق بنسبة 31.3 %؛ ويرجع ذلك إلى وجود فجوة في التفكير بين الزوجين، وعدم الانسجام والتفاهم بينهما حول الحقوق والواجبات الزوجية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة استمرار الحياة بينهما، فيشعران أن الطلاق هو الحل الذي يجلب لهما الأمان والابتعاد عن التفكير، والشعور بأنهما قد تحصلا على حريتهما.

ب. العنف الجسدي بنسبة 22.4%، يعد العنف من أهم أسباب الطلاق، وخاصة العنف الجسدي، وما يولده من نفور في الحياة الزوجية، ويدعو الزوجة إلى طلب الطلاق حتى لو أدى الأمر إلى التنازل عن حقوقها.

ج. هناك أسباب أخرى للطلاق بين عينة المطلقين، حيث بلغت نسبتها 20.9% من بينها: عدم تحمل مسؤوليات المنزل والأبناء, وغياب الزوج لفترة طويلة عن المنزل, وعدم الإنجاب, وتدخل الأهل, والمرض الجسدي.

د. عدم الإنفاق بنسبة 16.4%، إن عدم قدرة الزوج على الإنفاق على الزوجة وأبنائه من الأسباب المؤدية إلى الطلاق، فحاجة الأسرة للشعور بالأمان الاقتصادي يوازي حاجتها للشعور

بالسعادة، وخاصة أن القيم في المجتمعات الإسلامية تؤكد قيام الزوج بالإنفاق على الأسرة؛ بوصفه مسؤولًا عنها امتثالا للقول النبي –صلّى الله عليه وسلّم–: ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته))، ولذلك فإن تدني المستوى الاقتصادي يؤدي إلى الخلاف والقلق والنزاع بين الزوجين، وهذا يقود فيما بعد إلى الطلاق.

هـ. التعاطي بنسبة 8.9%، إن إدمان الزوج للمواد المخدرة أو الكحول وكل ما يوثر على العقل فضلا عن إضاعة المال والوقت؛ يؤدي إلى كثرة المشاكل والخلاقات الزوجية، ومن ثم الطلاق. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة: (المجالي وقيسي، والشول) في أن العنف يعد أحد أسباب الطلاق.

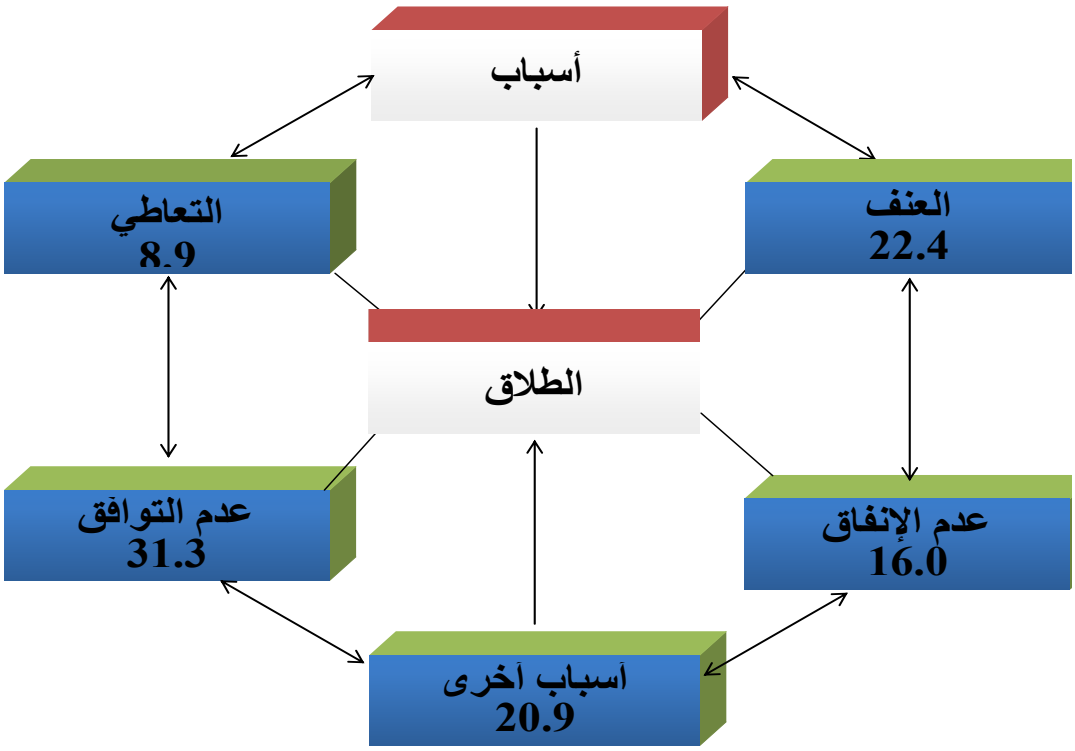
ومن خلال المقابلات مع حالات الدراسة فأسباب الطلاق هي:

- تدخل الأهل في الحياة الزوجية.
- العنف (العصبية، السب والشتم، الضرب).
- عدم الاحترام وسوء المعاملة.

أما أسباب الطلاق لدى عينة الإخباريين المتمثلة في (كتاب الجلسة) فترجع إلى الأسباب الآتية: الضرب، تعاطي المحذرات، الخيانة الزوجية، تدخل الأهل، عدم توفر المسكن، وعدم تحمل الزوج مسؤولية الإنفاق على الأسرة.

من خلال تحليل البيانات نجد أنها تطابقت مع تفسير نظرية التبادل الاجتماعي، التي تفترض أن أسباب التفكك وظهور الخلافات الزوجية داخل الأسرة هي أسباب تكمن في اختلال التوزان في الأخذ والعطاء، واختلال التوزان بين الحقوق والواجبات المعطاة للدور الاجتماعي الواحد كدور الزوجة أو الزوج، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن عدم إنفاق الزوج وتحمل المسؤولية يؤدي إلى الطلاق.

اتفقت النتائج المتحصل عليها –كذلك–مع فرضيات النظرية البنائية الوظيفية التي تركز على النسق المتكامل؛ أي: مكونات الأسرة بوصفها نسقًا متكاملًا لها، وظيفتها تلبية احتياجات ذلك النسق والحفاظ عليه من الانهيار، فعندما تعجز الأسرة عن تلبية تلك الاحتياجات يحدث خللًا للنسق، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن اختلاف المستوى التفكيري للزوجين يزيد من فرص الطلاق، حيث ينتج عنه اختلاف في الأفكار، وبالتالي تختلف أدوار كل منهما عن الآخر؛ مما يؤدي إلى انهيار النسق كله بالطلاق.



شكل (3) يوضح أسباب الطلاق.

عرض حالات الدراسة:

الحالة الأولى: (س _ س) تبلغ من العمر (23 سنة) طالبة جامعية، تعيش داخل أسرة تتكون من أربعة أفراد (الأبِ والأمِّ واثنين من الإخوة)، توقفت عن الدراسة في السنة الأولى ثانوي، حيث تزوجت في سنة (2013)؛ أما سبب الطلاق فكان سوء المعاملة وعدم الاحترام والعصبية والسب والشتم، وحصل الطلاق في سنة (2018)، أما عن حياتها بعد الطلاق وعلاقاتها مع أفراد أسرتها كانت جيدة، فقد كانوا سندًا لها، ولم يتركوها أبدًا، وعلى الرغم من ذلك فإنها كانت تشعر بالحزن والقلق على حياتها المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بابنها، وكيف سيعيش من دون أب؟

أما عن الجانب الاجتماعي فقالت: إنها لا تحب لقاء الناس، فهي دائما تتفادى التجمعات، وخاصة نظرة المجتمع السيئة إلى المطلقة.

الحالة الثانية: (ل _ ع) تبلغ من العمر (25 سنة) مدرسة، تعيش داخل أسرة تتكون من ثمانية أفراد (الأب والأم وستة إخوة)، تزوجت في سنة (2012)، أما سبب الطلاق فكان تدخل أهل الزوج وسوء المعاملة والضرب، وحصل الطلاق في سنة (2018).

أما عن حياتها بعد الطلاق وعلاقاتها مع أفراد أسرتها كانت جيدة، فقد كانوا سندًا لها، وعلى الرغم من ذلك فإنها كانت تشعر بالحزن وعدم الارتياح، وخاصة كلام الناس وتفكيرهم، على الرغم من أن أهلها كانوا يقفون معها، كما أنها لا تتعامل مع الناس؛ خوفا من الانتقاد الذي يوجه إليها، ونظرة المجتمع السلبية لها.

الحالة الثالثة: (ج _ ل) يبلغ من العمر (47 سنة) موظف، يعيش داخل أسرة تتكون من ثمانية أفراد (الأم وسبعة إخوة) تزوج في سنة (2018)، أما سبب الطلاق فكان تدخل أهل الزوجة بصورة مستمرة في حياتهم الزوجية، وحصل الطلاق في سنة (2019)، أما عن حياته بعد الطلاق فهو يشعر بالعصبية والتفكير المستمر والقلق والمرض، وخاصة فيما يتعلق بمستقبل ابنته، وكيف ستعيش من دون أم؟ أما عن الجانب الاجتماعي فالطلاق لم يؤثر على علاقته بالآخرين.

الحالة الرابعة: (غ _ ل) تبلغ من العمر (23 سنة) طالبة جامعية، طلاق الأب والأم منذ ولادتها، عاشت مع أسرة أمها، حيث مرت بطفولة صعبة، وسط أسرة تعاني من تفكك وكثرة المشاكل، وكانت متعلقة بأمها، حيث ترى أنها سنداها في الحياة.

أما الأب فهي لا تعلم عنه، بل علاقتها منقطعة معه، وقد ظهر عليها التوتر عند حديثها عنه، وقد أثر طلاق الأب والأم على شخصيتها، حيث أصبحت تشعر بالحزن والاكتئاب، وتفضل العزلة وعدم الاختلاط مع الآخرين، كما أنها تعاني من الشعور بالنقص والحاجة وفقدان الأمن.

بالإضافة إلى كثرة التفكير والتأخر دراسيا، وقالت: دائما أسأل نفسي: " لماذا لا أعيش حياة عادية مع أبي وأمي مثل كل فتاة؟ لماذا أنا؟

نتائج الدراسة:

1- تشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع حالات الطلاق في الفئة العمرية من (40 -49) سن و(30 -39).
2- أظهرت نتائج الدراسة تزايد حالات الطلاق وخاصة سنة 2019.
3- توصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم حالات الطلاق وقعت خلال السنوات الأولى من الزواج (1-4) سنوات.
4- تشير نتائج الدراسة إلى أن الإناث أكثر طلبا للطلاق من الذكور.
5- كشفت نتائج الدراسة أن معظم المطلقات كن (ربات بيوت)، أما المطلقون فكانت مهنتهم موظفين أو أعمالًا حرة.

6- توصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم أسباب الطلاق هي: عدم التوافق، عدم تحمل مسؤوليات المنزل والأبناء، غياب الزوج، عدم الإنجاب، تدخل الأهل، المرض الجسدي، عدم الإنفاق، التعاطي.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة نوصي بالآتي:

1. التوعية من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية بأهمية الزواج والمعاملة الحسنة بين الطرفين.
2. يجب على الطرفين الاختيار الجيد منذ البداية على أساس التكافؤ بين الطرفين.
3. أن تقوم الجمعيات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني بنشر التوعية الأسرية للمتزوجين وغير المتزوجين، والتحذير من مخاطر الطلاق على المجتمع.
4. إجراء بحث مماثل ميداني يقارن بين الطلاق في بنغازي الصغرى والكبرى.
5. تفعيل مراكز الإرشاد الأسري بوزارة الشؤون الاجتماعية.

قائمة المصادر:

- أبو علام، رجاء محمود.(2018) مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط. دار المسيرة للطبع والنشر، عمان، الأردن.
- الثني، محمد أحمد.(2012) " الأسرة والزواج والآثار المختلفة للطلاق" مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة طرابلس(3) إدارة المطبوعات والنشر، جامعة طرابلس، طرابلس: 305-340 .
- إسماعيل، مستور (2009) بعض العوامل المؤدية للطلاق: دراسة تحليلية على دور المسكن في ارتفاع نسبة الطلاق بمدينة البيضاء. مجلة منارة البحوث الاجتماعية 1: 135-162.
- لشبول، أيمن. (2010) "المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق: دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطره" مجلة جامعة دمشق (26) 3&4:647-705.
- أمحمد، نوال عبدالله.(2016) التحولات الاجتماعية والثقافية وزيادة معدلات الطلاق في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- صابر، شكري (2009) " ثقافة الاستهلاك وعلاقتها بارتفاع معدلات الطلاق في السرة الليبية الحضرية" مجلة منارة البحوث الاجتماعية 1:163-210.
- الطبولي، محمد عبدالحميد (2018) محاضرات في مادة الحراك الاجتماعي (غير منشور) قسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة بنغازي، بنغازي ليبيا.
- العبد، حاتم (2018) الطلاق والترمل ومخاطرهما على الأمن الاجتماعي، دار العلم والإيمان للنشر، دسوق ـ مصر.
- غانم، محمد حسن. (2015) الطلاق بين المحنة والمنحة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة–مصر.
- لمجالي، قبلان وقيسي، سليم. (2000) " أسباب الطلاق في محافظة الكرك– الأردن: دراسة ميدانية" مجلة مركز البحوث التربوية جامعة قطر(8)173.

- وزارة المالية والتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد 2016.2017 المسح الأسري متعدد القطاعات لتقييم الحاجيات الأسرية: تقرير حول أهم المؤشرات. دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- لهيئة العامة للمعلومات (2008) النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة (2006). طرابلس ليبيا.
- Amato, Paul R. (2003) "Reconciling Divergent Perspectives: Judith Wallenstein, Quantitative Family Research, and Children of Divorce". **Family Relations**. Vol. 52 Issue 4, p332-339.
- Burns, Ails.(1984)"Perceived Cause of Marriage Breakdown and Conditions of life" Journal of Marriage and the Family 46:551—562.
- Clarke-Stewart, Alison and Brentano.(2006)Divorce: Causes and Consequences, New Haven and London, Yale univ.press
- Lasswell, Marcia and Lasswell,Thomas.(1988) Marriage and The Family, Wadsworth,Inc. Belmont, CA.
- Nass,G.and McDonald,G (1978) Marriage and the Family. Random House, New York.